

2011

تقرير مؤتمر:
تحديات التحول الديمقراطي
مصر في ضوء رؤي مقارنة

Arab Forum for Alternatives





Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي



مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية



INSTITUTO
DE ESTUDOS ESTRATÉGICOS
E INTERNACIONAIS



البرنامج

السبت 28 مايو

9:30-10:00: الجلسة الافتتاحية

ألفارو فاسكونسيلوس، مدير معهد الإتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، باريس.

عمرو الشوبكي، رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة.

جوان أنتونيو ينزيرنزيفو، وزير خارجية أسبانيا، مدريد.

10:00-12:00: الجلسة الأولى: صياغة ميثاق ديمقراطي: الإصلاحات الدستورية والمؤسسية.

رئيس الجلسة: هشام البسطويسي (مصر)، قاضي ومرشح الرئاسة القادم.

اللجنة التأسيسية في مصر وتحديات صياغة دستور جديد.

محمد نور فرحات (مصر)، مدير قسم القانون في جامعة الزقازيق.

خبرات من البرتغال: لجنة صياغة الدستور وأهم النقاط الجدلية المتعلقة به.

بدرو باسليير دي فاسكونسيلوس (البرتغال)، منسق برنامج تحالف الحضارات ومدير مركز حقوق الإنسان في جامعة مينهو للقانون، بورتو.

خبرات من الهند: الآليات الدستورية: تكيف التنوع وإدارته من خلال المواطنة.

رادها كومار (الهند)، مدير مركز مانديلا للسلام وحل المنازعات، مجموعة دلهي السياسية، دلهي.

12:00-12:30 - استراحة شاي.

12:30-14:00: تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة.

رئيس الجلسة: إيمليو كاسينليو (أسبانيا)، المدير العام لمركز توليدو الدولي للسلام.

رؤية حول إصلاح القوانين الإنتخابية.

أحمد شكري (مصر)، من مؤسسي حزب العدل، ومرشح برلماني، القاهرة.

إصلاح القوانين الحاكمة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

محمد العجاتي (مصر)، باحث سياسي والمدير التنفيذي لمنندي البدائل العربي للدراسات، القاهرة.

خبرات من البرتغال: بناء نظام إنتخابي جديد

خوسيه لويس داكروس فيلاسا (البرتغال)، أستاذ القانون، ليشبونة.

14:00-15:00 - الغداء

15:00-16:30 : الجلسة الثالثة: إصلاح الجهاز الأمني

رئيس الجلسة: مارييا دي روزاريو دي موراس فاز (البرتغال)، معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية، ليشبونة.

إصلاح الجهاز الأمني: التحديات والتوصيات

سامح سيف اليزل (مصر)، رئيس مركز الجمهورية للدراسات الأمنية، القاهرة.

خبرات من أسبانيا: التحول والإصلاحات الديمقراطية في المؤسسة العسكرية.

نرسييس سرا (أسبانيا)، رئيس مركز برشلونة للدراسات الدولية (السيديوب)، برشلونة.

16:30-17:00 - إستراحة شاي

17:00-18:30 - الجلسة الرابعة: صياغة المطالب الديمقراطية وإعادة بناء المجال العام.

رئيس الجلسة: عماد أبو غازي (مصر)، وزير الثقافة.

إعادة تسييس المجتمع: هل من صيغة جديدة؟

مصطفى حجازي (مصر)، خبير إستراتيجي، القاهرة.

بناء أحزاب سياسية مدنية جديدة: أي تحديات؟

عمرو حمزاوي (مصر)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ومن مؤسسي حزب مصر الحرة، القاهرة.

خبرات من المغرب: العلاقة بين الأحزاب السياسية و الإصلاحات الدستورية والديمقراطية: النتائج المأمولة والمحتملة.

أحمد بوجداد (المغرب)، مركز دراسات وأبحاث العلوم الإجتماعية، الرباط.

الأحد 29 مايو

9:30- 11:00 : الجلسة الخامسة: المطالب الإجتماعية : احدي تحديات المرحلة الإنتقالية.

رئيس الجلسة: ناتاليا أبوستولوفا، نائب رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في مصر.

السياسات الاقتصادية في مرحلة الإنتقال الديمقراطي : كيف يتم أخذ البعد الإجتماعي في الإعتبار؟

هبة هندوسة (مصر)، مدير تقرير التنمية البشرية في مصر، القاهرة.

كيفية فهم حركات الإحتجاج الإجتماعي في مصر ومعالجة إنفجارها: رؤية سوسيو- سياسية.

نادين عبدالله (مصر)، باحثة سياسية في منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة.

خبرات من تونس: السياسات السوسيو إقتصادية: التعامل مع الإحتجاجات وكيفية صياغة ميثاق إجتماعي جديد.

عزام محجوب (تونس)، أستاذ في جامعة تونس المنار، تونس.

11:00 – 11:30- إستراحة شاي

11:30- 13:00 : الجلسة السادسة: الميثاق الإجتماعي كجزء أساسي من مرحلة التحول الديمقراطي.

رئيس الجلسة: أحمد البرعي (مصر)، وزير القوي العاملة.

النقابات العمالية: دور جديد؟

كمال عباس (مصر)، المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية.

علاقات العمل: نحو صياغة جديدة؟

هشام الخزندار (مصر)، العضو المنتدب لشركة القلعة، القاهرة.

خبرات من أسبانيا: صياغة ميثاق إجتماعي جديد.

نيكولاس سارتوريوس (أسبانيا)، نائب مدير مؤسسة البدائل الأسبانية، مدريد.

13:00 – 13:30- إستراحة شاي

13:30- 15:00: الجلسة السابعة: الإشكالية الدينية وعملية دمج الإسلاميين في الحياة السياسية.

رئيس الجلسة: لويس برال، باحث في معهد الإتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، باريس.

الأزهر والتحول الديمقراطي: نحو إعادة صياغة لدوره؟

أبو العلا ماضي (مصر)، رئيس حزب الوسط، القاهرة.

دمج الإسلاميين في العملية السياسية.

عمرو الشوبكي (مصر)، رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة.

خبرات من تركيا: دور حزب العدالة والتنمية في عملية الديمقراطية السياسية.

كمال حسيبي (تركيا)، مكتب رئيس وزراء تركيا، أنكر

15:00 - 15:30 - الجلسة الختامية

تقرير المؤتمر

❖ اليوم الأول:

❖ الجلسة الأولى: صياغة ميثاق ديمقراطي: الإصلاحات الدستورية والمؤسسية.

➤ المداخلة الأولى: اللجنة التأسيسية في مصر وتحديات صياغة دستور جديد - محمد نور فرحات، مدير قسم القانون في جامعة الزقازيق.

لماذا المسألة الدستورية مهمة في الحالة المصرية على العكس من الحال في الثورات البرتغالية؟

يمكن تفسير ذلك بأن المصريين أدركوا، منذ 2005، أن الدستور هو الذي ينظم قمع السلطة ضدّهم، فالدساتير في الدول الاستبدادية تكتب لأنها تعطي مظهرا زائفا عن الاستقرار الوطني، و أيضا لتقنين ما هو قائم من استبداد بالفعل في هذه النظم. و بالتالي فهي ليست دساتير ناتجة عن التوافق المجتمعي أو المفاوضات بين القوى السياسية و الاقتصادية المختلفة، و لكنها تعطي بمنحة من النظم الاستبدادية أيا كان شكلها. فقبل ثورة 25 يناير على سبيل المثال في الحالة المصرية، كان الحديث عن تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد ضربا من الأحلام أو الخرافات التي لا وجود لها في التاريخ المصري. فاختيار جمعية تمثل كافة التنوعات الاجتماعية و السياسية في مصر لم تحدث من قبل في التاريخ المصري، و إنما كانت الدساتير توضع بأمر مباشر من الحكام، و بواسطة لجان متخصصة.

طيلة التاريخ المصري، يمكننا أن نلاحظ أن هناك نوعان من القوى تمارسان اللعبة السياسية، و تتنازعان في بينهما، و هما: القوى الاستبدادية التي تضع الدساتير لتنظيم استبدادها، و القوى الديمقراطية التي دوما ما كانت في موقف ضعف في مقابل السلطة، و إن كانت تظهر على الساحة بقوة من آن لآخر، مثلما كان الوضع على سبيل المثال في دستور 1923. أما فيما يخص دستور 1971، فمن المؤكد أنه قد أصبح وثيقة منفصلة عن الواقع، فعلى الرغم من أنه كان يحوي بنودا جيدة حول مسألة الحقوق و الحريات، إلا أن افتقار هذه النصوص للأليات التطبيقية على أرض الواقع أدى إلى تحولها إلى وثيقة منفصلة عن الواقع بكل ما كان يحدث لها من انتهاكات.

و من الواضح أنه بعد ثورة 20 يناير 2011، تم التعامل مع القضية الدستورية بارتباك شديد، فتشكيل لجنة لتعديل الدستور بالصورة التي تم بها، يعكس وجود قوى جديدة تتجاذب الساحة السياسية، و هي: القوى الدينية، و القوى المدنية. فمن الواضح لدى تشكيل هذه اللجنة أن القوة السياسية الوحيدة الممثلة بها كانت هي جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى ذلك، تم صياغة نص المادة 189 مكرر لكي تصبح صيغة تمهد لسيطرة التيار الديني على الساحة السياسية بعد ذلك. و هو ما شهدناه للاستفتاء على التعديلات الدستورية من خلال "عملية تديين" الاستفتاء.

و على ذلك، فإن الخوف الآن هو من استئثار قوي و واضح لتيارات الإسلام السياسي بعملية وضع الدستور القادم: فالجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور القادم للبلاد ستكون- بموجب الإعلان الدستوري الحالي- موافقة لتوجهات الأغلبية البرلمانية، و التي ستكون في الأغلب من الإخوان المسلمين. و في السياق ذاته، فمن المهم أن نؤكد أن البعض يعتقدون أن نتيجة

الاستفتاء السابق كانت بسبب الدعاية الدينية المكثفة التي سبقت الاستفتاء، و هو صحيح إلى حد كبير. و الحل من وجهة نظري هو طرح استفتاء آخر حول أيهما أسبق: البدء بالدستور أولا، أم بالانتخابات البرلمانية، و يجيب عليه الشعب بنعم أو بلا، و تمنع فيه الدعاية الدينية بشكل تام.

➤ المداخلة الثانية: خبرات من البرتغال: لجنة صياغة الدستور وأهم النقاط الجدلية المتعلقة به- بدرو باسليير دي فاسكونسيلوس منسق برنامج تحالف الحضارات ومدير مركز حقوق الإنسان في جامعة مينهو للقانون، بورتو

عندما نحاول المقارنة بين الحالتين البرتغالية والمصرية، نجد ان هناك الكثير من الأمور المتشابهة أو المتقاطعة ولكن هناك أيضا الكثير من الاختلافات. ففي البرتغال مثلا، تم التغيير بواسطة انقلاب عسكري أعقبه حراك شعبي عام لدعم هذا الانقلاب؛ أما في مصر، فقد كان العكس هو ما حدث، فالفارق الأساسي هو أن الحراك الشعبي كان هو السابق على حركة الجيش. في الحالة البرتغالية أيضا، تم حل "الأجهزة" السيادية القديمة، و تم إصدار قانون رسمي بالدعوة إلى انتخابات لجمعية تأسيسية مباشرة. على الرغم من ذلك، أخذت المرحلة الانتقالية فترة طويلة نسبيا من البرتغال، امتدت لحوالي عامين. و لكن في النهاية كان هناك وقت كاف لانتخاب الممثلين في الجمعية التأسيسية، تأسيس الأحزاب السياسية، و لكتابة الدستور الجديد أيضا.

من المهم أن نلاحظ أيضا أن المؤسسة العسكرية ظلت تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية في البرتغال حتى مؤخرا: فقد ظل الحكم على دستورية القوانين حتى العام 1982 في أيدي المؤسسة العسكرية حتى تأسيس المحكمة الدستورية في ذلك العام. يضاف أيضا على ذلك الوضع الدولي الذي بدأت فيه عملية التغيير الديمقراطي في البرتغال، و الذي بدأ في 1974، أي 15 عاما قبل انتهاء الحرب الباردة و بالتالي لم تكن كافة القوى الشعبية تتشارك في القيم الأساسية التي تطالب بها، مثل الديمقراطية، الحريات، حقوق الإنسان... و بالتالي كانت هناك اختلافات كبيرة بين القوى السياسية المعارضة.

و قد أدت هذه الخلافات بين القوى السياسية إلى أن قرار انتخاب الجمعية التأسيسية تأخر كثيرا، لحوالي 12 شهرا، نظرا لأن كافة القوى السياسية كانت تحاول أن يكون لها اليد العليا على عملية كتابة الدستور، و خلال تلك المرحلة، لم يكن من الموثوق فيه إذا ما كانت الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها سيتم تنفيذها بالفعل أم لا.

كان ثمة عامل رابع، و هو الحروب الاستعمارية، و هو ما ساهم في التسريع بالانقلاب العسكري في تلك الفترة. فكان الهدف الأساسي للانقلاب العسكري في تلك الفترة هي إيقاف الحرب على الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. و لكن على الرغم من ذلك تسنت الفرصة لانتخاب الجمعية التأسيسية، و من ثم بعد عامين تم انتخاب البرلمان، و لكن في تلك الفترة لم تكن الحكومة الانتقالية كلها مكونة من شخصيات عسكرية، و لكن كان بها أيضا شخصيات من المعارضة و شخصيات عامة.

➤ المداخلة الثالثة: خبرات من الهند: الآليات الدستورية: تكييف التنوع وإدارته من خلال المواطنة -رادها كومار (الهند)، مدير مركز مانديلا للسلام وحل المنازعات، مجموعة دلهي السياسية، دلهي.

الدستور الهندي استغرق ثلاثة أعوام لكي تتم كتابته، و إن كان ذلك قبل الاستقلال. و لم يتم اتخاذ قرار في الدستور حول "هوية الهند"، و هو ما تبعه الانفصال بين الهند و باكستان في عام 1947. ففي أعقاب ذلك تم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية من مختلف مناطق و ولايات الهند.

و من أجل انتخاب هؤلاء الممثلين، تم إصدار إعلان للمبادئ، ينص على ضرورة أن تكون أية انتخابات- بما فيها الجمعية التأسيسية- ممثلة لكافة المناطق و الطوائف الهندية؛ و أن تكون أيضا معبرة عن تطلعات مختلف طبقات الشعب الهندي، و أخيرا أن تكون ممثلة لكافة الأحزاب السياسية. فالأولوية إذن ممنوحة لتمثيل الطوائف و المناطق المختلفة، قبل تمثيل الطبقات الاجتماعية أو القوى السياسية.

أثناء صياغة الدستور الهندي، لم يكن هناك جدل حول شكل النظام القادم، لأنه كان هناك توافق عام حول اعتماد النظام الديمقراطي البرلماني، لضمان تمثيل كافة الأطياف و الفئات الهندية. و لكن الجدل الأساسي الذي دار لدى صياغة الدستور كان

حول الحقوق و الحريات و المبادئ الحاكمة، و هي كلها أمور كانت تعد مستحدثة على النظام البرلماني، و لكن تم إقرارها لتمثل تطورات الشعب الهندي في بناء هند جديدة.

و في هذا الإطار تم تشكيل ثلاثة لجان استشارية للجمعية التأسيسية، و هي: لجنة الحقوق و الحريات، لجنة الأقليات، و لجنة الطاقة. و هذه اللجان كانت منوطة على الترتيب بتحقيق العدالة و المساواة بين المواطنين، و بضمان التمثيل العادل لكل القبائل و الطوائف الهندية، و أيضا لضمان أن تلعب الهند دورا مهما على الساحة الدولية في تحقيق السلام العالمي.

أيضا أثار الدستور الهندي قضية الحكم المحلي، و قد استقرت الهند على شكل الفيدرالية المركزية، و هو أمر قد يبدو متناقضا للوهلة الأولى و لكن كانت هناك ضرورة لذلك، لخلق هوية وطنية جامعة و للحفاظ على المساواة بين الأقاليم المختلفة في التنمية الاقتصادية. و لكن هذه الفيدرالية لم تكن متساوية تماما، لأن هناك أقاليم لها وضع خاص، أو تتمتع بالحكم الذاتي مثل إقليم كشمير على سبيل المثال.

مع الممارسة، برزت إلى السطح عدد من المشاكل الأساسية في الدستور الهندي، و نذكر منها على سبيل المثال مشكلتين أساسيتين: أولا، عدم وجود مادة واضحة في الدستور تحدد مدة لبقاء رئيس الوزراء في السلطة (يمكن له أن يبقى في السلطة عدد غير محدود من المدة)، بالإضافة إلى ذلك، لا يحدد الدستور مدة واضحة لا يجب أن يتجاوزها تطبيق قانون الطوارئ. و لكن لم يتم الالتفات لخطورة هاتين المادتين سوى بعد أن حاولت "أنديرا غاندي" الالتفاف عليها أو إساءة استخدامها. فمع بقاءها فترة طويلة في السلطة، حاولت أنديرا الإبقاء على حالة الطوارئ لفترة عامين متوالين، و لكن الجيش رفض هذا القرار، و كان هذا هو الاستثناء الوحيد الذي تدخل فيه الجيش الهندي في العملية السياسية. و لم يفكر المشرع في وضع ضوابط لضمان عدم إساءة استخدام هاتين المادتين، و ذلك لأنه اعتمد على إرادة الناخبين في هذا المجال: من الصعب للغاية أن يقوم الناخبين باختيار أحد الأحزاب السياسية لأكثر من مدتين انتخابيتين، و بالتالي لا ضمانات في الدستور سوى ذلك.

من المهم أن نشير إلى أن الدستور الهندي كان مرنا كفاية ليستوعب التعديلات الدستورية التي أجريت عليه عدة مرات، دون أن يتم تغييره بالكامل. و من أهم هذه التعديلات:

- انتخاب الإدارات المحلية مباشرة من الشعب، و تم إقرار نسبة 30% من المناصب بهذه الإدارات إلى النساء.
- القضاء على الفساد و نقص المحاسبة، و ذلك من خلال إقرار قانون الحق في المعلومات Right to Information Act، حيث أن هذا القانون قد أجبر الحكومة على تقديم إجابات و وثائق في فترة لا تتجاوز 15 يوما منذ تقدم أي مواطن أو جهة بسؤال حول أي معلومة تتعلق بعمل الحكومة.
- إدماج الحق في الطعام و العمل في الدستور، و ذلك لضمان الحد الأدنى من متطلبات المعيشة الآدمية للمواطنين: فقد نص هذا التعديل على ضمان الحق في الطعام الدائم و الكافي و النظيف للمواطن، و نص على ضرورة أن تكفل الدولة لكل مواطن على الأقل الحق في العمل لمدة 100 يوم على الأقل في العام.

● التعليقات:

- المشكلة المطروحة الآن في مصر هي مشكلة هل يجب البدء بوضع الدستور أولا أم الانتخابات التشريعية أولا؟ فالمطروح من المجلس العسكري الآن هو البدء بالانتخابات التشريعية أولا ثم اختيار جمعية تأسيسية تتولى إعداد الدستور. و أضاف بعض الحضور من القاعة أيضا أن المجلس العسكري ليس هو فقط من يتبنى هذا البرنامج، و لكن بعض قوى الإسلام السياسي أيضا.
- ارتبطت بالسؤال السابق مجموعة من التساؤلات حول حقيقة دور المجلس العسكري في السلطة: فعلى الرغم من الثورة التي حدثت و التي أحدثت تغييرات جذرية في المجتمع، و لكن من الواضح أن المجلس الذي حمى الثورة هو نفسه الذي يمنعها من بلوغ أهدافها في تحقيق مطالبها، و تحديدا في القضاء على النظام السابق. و أضافت بعض التعليقات الأخرى من القاعة أن الثورة لم تنجز كل مهامها بعد. فعلى الرغم من أنها أسقطت النظام السابق، و لكن باقي المطالب لن تتحقق بشكل راديكالي، و لكنها ستكون "معركة نقاط"، فالضغط الشعبي مهم لتحقيق باقي مطالب الثورة.
- مصدر قوة الإعلان الدستوري الحالي هو أنه صادر عن السلطة صاحبة السيادة في الدولة، و ليس لأنه خاضع لاستفتاء وافق عليه الشعب، فقد تم إقرار الدستور بقرار فوقي و ليس بتوافق شعبي. فلماذا لا يقوم المجلس العسكري بوضع استفتاء جديد لإقرار هذا الإعلان الدستوري.
- ثار أيضا تساؤل حول رؤية الخبراء غير المصريين للحالة المصرية في ضوء تجاربهم.

- بخصوص التجربة الهندية، كيف يكفل الدستور فعليا الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية الأساسية في الوقت الذي نرى فيه أن الهند من أكثر الدول التي تعاني من الفقر و التهميش.

❖ الجلسة الثانية: تنظيم إنتخابات حرة ونزيهة.

➤ **المدخلات الأولى: رؤية حول إصلاح القوانين الإنتخابية- أحمد شكري، من مؤسسي حزب العدل، ومرشح برلماني، القاهرة.**

عادة تتكون الإنتخابات النزيهة من إرادة دولة + إرادة شعب + قوانين منظمة وتتداخل هذه العوامل تبعا لظروف الدولة. في الحالة المصرية كانت إرادة الدولة غير مودجودة متمثلة في عدد من الممارسات منها البطاقة الانتخابية التي كانت تصدر في 3 شهور فقط وهو نوع من التعجيز، فترة دعاية بسيطة لا تكفي الأحزاب، عدم وجود اشراف قضائي فضلا عن أعمال البلطجة والتزوير في النتائج لتكون ارادة الدولة هي الأهم "في عدم تطبيق القوانين".

وفي ظل تلك الأحداث تكون القوائم النسبية هي الأفضل في الإنتخابات القادمة لأنها تعطي فرصة أكبر للشباب والأقليات للمشاركة وتقلل نسبة القبيلية التي قد تأتي بأشخاص غير كفؤ و هي سائدة في عدد من انحاء مصر .

ومن هنا تقدم المتداخل ببعض الملاحظات على قانون الأحزاب الجديد حيث انتقد شرط أن الحد الأدنى من الأعضاء لإنشاء حزب ما يكون 5000 عضو بالإضافة إلى أنتقاده شرط الاعلان في جريدتين قوميتين والذي اعتبرهما من الشروط التي تعوق تكوين أحزاب.

- وفي هذا الإطار أمانا تحديات رئيسية لإنجاز عمية التحول الديمقراطي من خلال صناديق الإقتراع:
○ التحدي الأول : لأن يكون اصدار القوانين بالتشاور مع المجتمع المدني وهو ما لم تقوم به الدولة حتى الآن.
○ التحدي الثاني: النهوض بالوعي الشعبي قد يكون قادر علي التفرقة بين الشعارات المغرضة والرنانة بالإضافة إلى العمل علي زيادة نسبة المشاركة لأنها تساعد على إجراء إنتخابات نزيهة ومن الممكن أيضا انشاء لجان شعبية لتنظيم الإنتخابات لمجابهة المشكلة الأمنية.

محمل القول أنه لو تكاتفنا لاستطعنا الخروج بتجربة فريدة في الإنتخابات القادمة.

➤ **المدخلات الثانية: إصلاح القوانين الحاكمة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني- محمد العجاتي، باحث سياسي والمدير التنفيذي لمنتدي البدائل العربي للدراسات، القاهرة.**

قدم المتداخل رؤية سياسية لقانونين هما قانون الأحزاب السياسية وقانون تنظيم المجتمع المدني من خلال المقارنة بالمعايير الدولية. وقد أشار إلي تواجد 3 تحديات رئيسية امام العمل الحزبي الفعال وهم تحديد مقومات الحزب – تحديد الأنشطة التي يحق للحزب مزاولتها – الحفاظ على الأشكال المناسبة للتنظيم الحزبي، وفي ذلك الشأن يوجد نماذج مختلفة من القوانين المأطرة لشكل الحياة الحزبية والتي تختلف من دولة لأخري:

- الحظر كقطر والسعودية بحيث لا توجد أحزاب ويجرم العمل الحزبي.
- الحماية كحال مصر قبل الثورة وهدفه حماية حزب معين مثال آخر هو حزب البعث في سوريا.
- الترخيص وهو الحال في مصر في المرحلة الانتقالية.
- تحدد القواعد العامة ولا تتدخل الدولة في شأن الأحزاب، مثل: اوربا.

وقد نص قانون 22 من الدستور المصري على تنظيم العمل الحزبي وإن كانت هناك بعض التحفظات عليه من أهمها العبارات المطاطية غير الواضحة، عدم وجود نص يخص الديمقراطية الداخلية للأحزاب بالإضافة إلى فكرة "إخطار" لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الوطني سيطرة تامة.

أما عن التوصيات المقترحة فقد تم ذكر الاتي:

- النص على الديمقراطية الداخلية للأحزاب وأن تتولى قيادة الأحزاب قيادات منتخبة .
- وجود رقابة لاحقة وليست سابقة بحيث يكون حل حزب ما هو خاضع للقضاء
- إعطاء منح للأحزاب تبعاً للمقاعد التي يحصل عليها الحزب في مجلس الشعب والشورى

وفيما يتعلق بقانون الجمعيات الأهلية، فهناك 7 أشكال و7 نماذج للقيود التي تفرض على الجمعيات :

- رفض التسجيل كما هو الحال في السعودية
- العبارات المطاطة غير الواضحة
- العقوبات القاسية سية على المخالفات التي لا تتناسب مع الخطأ
- حق الإيقاف والحل يشكل تحكيمي
- تقيد التمويل الأجنبي بشكل يعوق التكوين
- انشاء جمعيات حكومية موازية

وإما هن التوصيات المقترحة فقد تم ذكر:

- محاسبة الجمعيات أمام المجتمع وليس الجهات الإدارية
- وضع القضاء كحكم طبيعي بين الإدارة والمؤسسات مع وجود رقابة لاحقة وليست سابقة

➤ المداخلة الثالثة: خبرات من البرتغال: بناء نظام إنتخابي جديد- خوسيه لويس داكروس فيلاس (البرتغال)، أستاذ القانون، ليشبون.

أشار المتحدث إلي بعض الدروس المستفادة من التجربة البرتغالية حيث تم اتخاذ عدد من القرارات الهامة منها:

- لم يكن هناك استفتاء على كتابة الدستور لأن تجربة عمل استفتاء علي صياغة الدستور في 1933 لم تكن تجربة ناجحة، هذا بالإضافة إلي أن صناع القرار لم يريدوا أن يضعوا القرار في يد الشارع البرتغالي، وهو الأمر الذي يختلف عن الحالة المصرية لأن الشارع المصري أراد المشاركة في عملية صياغة الدستور.
- عملت الحكومة الانتقالية لمدة عام كامل ثم أجرت الانتخابات ثم تم صياغة الدستور بعد عامين كاملين من الثورة.
- كانت أهم التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في البرتغال هي وجود أكثر من حزب على الساحة السياسية خاصة في ظل وجود حزب سياسي واحد منظم وهو الحزب الشيوعي، ولكن بالرغم من ذلك كانت النتائج مرضية وعكست وجود عدد من الأحزاب على الساحة السياسية .
- من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الدستور في بعض النقاط كحقوق الإنسان والنظام المتبع للوزن بين القوى المختلفة هو "الوقت" ، هذا رغم أن نجاح الدستور الجديد لم يشمل كل المجالات كالمجال الإقتصادي والاقصادي مثلاً.

وأخيراً فإن مجمل القول أن كل تجربة تختلف عن الأخرى وليس من المفيد أن تنتقل تجربة بعينها لدولة أخرى من دون القيام بتعديلات !

التعليقات

- هناك بعض من التهميش لمنظمات حقوق الانسان والنساء فلا يمكن بناء دولة ديموقراطية مع إقصاء نصف المجتمع .
- ما هو دور دول الجوار في المساعدة في عملية التحول الديمقراطي في البرتغال؟
- من المهم أن ندرك ان هناك جماعات من الممكن أن تستغل الحالة التي تشهدها البلد فجماعة الإخوان المسلمون هي الجماعة الوحيدة المنظمة.
- تعليق يخص الحالة المصرية في ضوء مثيلتها البرتغالية: ليس هناك ديمقراطية إنتقائية، ففي البرتغال كانت الجماعة الوحيدة المنظمة هي الحزب (الشيوعي) ومع ذلك لم يحصل على أكثر من 13% من المقاعد في الانتخابات. وذلك

لسببين الأول هو أن أحدا لم يحاول إقصاءهم من الانتخابات والثاني لأنه فقد الشرعية بالممارسات التي قاموا بها (محاولة خلق تمرد عسكري وما إلى ذلك).

❖ الجلسة الثالثة : إصلاح الجهاز الأمني: التحديات والتوصيات

➤ **المدخلية الأولى: توصيات لإصلاح الجهاز الأمني في مصر- سامح سيف اليزل- رئيس مركز الجمهورية للدراسات الأمنية.**

أشار المتحدث من جهة إلى حزمة من الحلول المقترحة لحل المشكلة ومن جهة أخرى إلى توصيات لتطهير جهاز الشرطة.

أولاً: الحلول المقترحة لحل المشكلة الأمنية المصرية:

1. تشكيل اللجنة القومية لإدارة الأزمات يكون لها مقر وتجتمع بصفة دورية وعند حدوث الأزمات وتشكل من خبراء في كافة التخصصات المختلفة وممثلين عن الوزارات والجهات المعنية وتكون تابعة لمجلس الوزراء .
2. سرعة إصدار قانون حماية الجبهة الداخلية ويشتمل على قانون البلطجة والمجمد منذ أربع سنوات بعد صدور حكم المحكمة الدستورية برفضه شكلاً نتيجة عدم عرضه على مجلس الشورى قبل إصداره – مع إضافة بنود جديدة خاصة بجرائم الفتنة الطائفية لكل من يشعلها بالقول أو الفعل أو التحريض عليها – ليكون قانوناً موحداً للبلطجة والفتنة الطائفية ويصدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المخول بسلطات إصدار القوانين .
3. إستصدار قانون لتنظيم المظاهرات والأعتصامات والأحتجاجات يحفظ حرية التعبير وإبداء الرأي بحرية كاملة وبما لا يخل بالأمن القومي للبلاد أو يعطل عجلة الإنتاج أو يؤثر على الأقتصاد القومى على أن يعرض على الرأى العام قبل إصداره.
4. ملاحقة وضبط الهاربين من السجون ومن تنفيذ الأحكام والمجرمين المسجلين .
5. تجفيف منابع تجارة وتصنيع الأسلحة بمختلف أنواعها وتجارة المخدرات وتشديد الرقابة على الحدود والمنافذ الجوية والبحرية والبرية لمنع تهريب الأسلحة والمخدرات للبلاد .
6. إنشاء شرطة متخصصة لحراسة وتأمين دور العبادة الإسلامية والمسيحية .
7. قيام الشرطة بسرعة إعادة الأنضباط للشارع المصرى وأزالة كافة التعديت الحالية وتفعيل قانون المرور وتطبيقه والعمل على إنهاء الفوضى المرورية مما يعيد للدولة هيبتها لدى عامة الشعب .
8. تكثيف التواجد الأمنى بمناطق العشوائيات ووضع خطط قصيرة ومتوسطة الأجل للعمل على إيجاد حل جزرى لها .

ثانياً: مقترحات تطوير جهاز الشرطة:

1. تجنيد ذوى المؤهلات العليا لقضاء فترة الخدمة الألزامية بالشرطة أسوه بما يتم فى القوات المسلحة بهدف رفع كفاءة الخدمة الشرطية بعناصر مؤهلة جامعياً يتم تدريبهم على التخصصات الشرطية المختلفة وقادرين على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة .
2. الأستعانة بخريجى كليات الحقوق عن عامين ماضيين وبشروط تضعها وزارة الداخلية وتأهيلهم بأكاديمية الشرطة على العلوم الشرطية لمدة من 6 – 8 شهور مع تأهيلهم تخصصياً للعمل فى قطاعات الشرطة المختلفة .
3. التوسع فى أستخدام التكنولوجيا الأمنية الحديثة للعمل على تقليل الأعتماذ على العامل البشرى وتطوير الأداء الشرطى بما يتمشى مع التطور الحديث فى العلوم الأمنية .

4. الاعتماد على الدوريات الراكبة لتغطية مناطق مساحية كبيرة بدلاً من النقاط الثابتة توفيراً للأفراد وتفعيلاً للتواجد الأمني مع وضع قوات جاهزة للتحرك من أقسام الشرطة لتقديم الدعم المطلوب للدوريات الراكبة عند الطلب .
 5. تعديل هيكل مرتبات ومعاشات العناصر الشرطة بمختلف درجاتهم .
 6. تطوير البرامج التدريبية في كلية الشرطة مع التركيز على مواد حقوق الإنسان وعلم النفس الجنائي في مختلف مراحل ودورات التدريب وبما يتمشى مع نظم حقوق الإنسان العالمية وطبيعة المرحلة الحالية بعد الثورة .
 7. توفير الموارد المالية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشرطة من أجهزة ومعدات تكنولوجية حديثة وسيارات عن طريق مساهمات رجال الأعمال على أن تخصص هذه المساهمات من مدفوعات وعائهم الضريبي بنسبة مئوية من مدفوعاتهم السنوية على عدة سنوات - تخفيفاً من ميزانية الدولة المتأثرة بالوضع الاقتصادي الحالي - علماً بأن الوضع الأمني المستقر سيكون له مردود إيجابي على المجتمع ككل شاملاً مناخ الاستثمار ورجال الأعمال وتعم الفائدة على الجميع
- **المدخلة الثانية: التحول العسكري في أسبانيا الديمقراطية: إصلاح القوات المسلحة - نارثيس ثيررا - مركز برشلونة للعلاقات الخارجية:**

ذكر المتداخل بعض النقاط المتعلقة بالإصلاح العسكري في عملية الانتقال الديمقراطي بالتطبيق على النموذج الأسباني، كما يلي:

- 1 - **اعتبارات تمهيدية حول الإصلاح العسكري:**
لا يمكن عزل الإصلاح العسكري عن عملية التحول الديمقراطي ككل، ويتضمن الإصلاح العسكري ثلاثة عوامل: (أ) الإجماع والاتفاق الحكومي والمؤسسي وما بين كل الأحزاب السياسية على عدم استخدام القوات المسلحة كأداة لترجيح كفة أي حزب أو شخص أو موقف. (ب) من الضروري وجود المجتمع من خلال تواجد أغلبية انتخابية قوية. (ج) لا توجد إدارة مدنية مستقرة دون قبول النخبة العسكرية. يقود انسحاب القوات المسلحة من السلطة إلى تحصين أنفسهم في إطار الاستقلالية العسكرية.
- 2 - **التحول الديمقراطي والإصلاح العسكري:** بشكل عام يوجد مرحلتان في عملية التحول نحو الديمقراطية: (أ) التحول الديمقراطي: من النظام السلطوي السابق إلى بناء نظام ديمقراطي ← بناء حكومة ديمقراطية واستبدال القواعد والكيانات السلطوية بأخرى ديمقراطية. (ب) ترسيخ الديمقراطية: الانتقال بهذه الحكومة نحو ترسيخ الديمقراطية (الوجود الفعال لنظام ديمقراطي)، ويتضمن ترسيخ الديمقراطية تأسيس أنظمة جزئية ترتبط كل واحدة منهم بمؤسسات مختلفة لها جمهورها وعملائها وأعضائها ومؤيديها المرتبطين بها (فيليب شميتير). أما في حالة الأنظمة الجزئية المتعلقة بعلاقة المدني بالعسكري فيمكن تخيصها في مرحلتين أيضاً: (أ) التحول الديمقراطي: المرحلة التي يتوقف فيها الجيش عن التدخل في المناخ السياسي. (ب) ترسيخ الديمقراطية: وهي المرحلة التي تقوم فيها الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بتحديد سياسات الأمن والدفاع وكذلك إدارة القوات المسلحة.
- 3 - **تحول أسبانيا نحو الديمقراطية:** مرت أسبانيا بمرحلتين في طريق التحول الديمقراطي: (أ) التحول الديمقراطي: وهي المرحلة التي بدأت منذ وفاة الجنرال فرانكو في نوفمبر 1975 إلى الانتخابات العامة البلدية الأولى في ربيع 1979. (ب) بعض الوقائع ذات الصلة: الاستفتاء على قانون الإصلاح السياسي؛ والاعتراف القانوني بالحزب الشيوعي الأسباني؛ اتفاقية مونكولا بين صغار المستثمرين، واتحادات العمال والأحزاب السياسية؛ الموافقة على الدستور الأسباني من خلال الاستفتاء. (ج) ترسيخ الديمقراطية: وبدأت مع هذه الانتخابات والاستفتاءات على الحكم الذاتي لأقاليم الباسك وكاتالونيا (أكتوبر 1979) ثم حل بعض الأنظمة الجزئية في نهاية الثمانينات (دولة الحكم الذاتي والرعاية والتعليم والصحة والمعاشات والإصلاح العسكري).

- 4 - **مرحلتي الإصلاح العسكري في أسبانيا:** (أ) التحول الديمقراطي: بدأت مع تعيين الجنرال مانويل خوتريز ميلادو كمنائب لرئيس الحكومة في سبتمبر 1976، ثم انتصار حزب العمال الاشتراكي الأسباني Partido Socialista Obrero Español (PSOE) في عام 1982 في الانتخابات العامة. (ب) ترسيخ الديمقراطية: بداية من انتخاب أول حكومة اشتراكية في ديسمبر 1982 نهاية إلى دمج سياسات الأمن الأسبانية في النظم الغربية (1989). وهنا يمكننا

ذكر بعض الوقائع ذات الصلة مثل إعادة تعريف عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والانضمام إلى اتحاد غرب أوروبا، و توقيع اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة، ومشاركة القوات الأسبانية في المهام الدولية.

أكد الفريد ستيبان أن الطريق إلى الإصلاح العسكري هو نتاج الشكل الذي ستأخذه العلاقة بين الامتيازات التي يحصل عليها الجيش والمواجهات التي يدخل فيها مع المجتمع أو السلطة المدنية. لذلك يقل مستوى تدخل الجيش في الحياة السياسية كلما تقدمنا من مرحلة التحول إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية، كما يقل التوتر بين الجيش والمدنيين كلما اتجهنا نحو إنهاء المرحلة الانتقالية والدخول في مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

5 - توصيات لإصلاحات المؤسسة العسكرية:

1. يجب فهم عملية الإصلاح العسكري بصفقتها جزء من عملية الانتقال والتحول الكلي نحو الديمقراطية مثلها مثل عمليات الإصلاح الأخرى كإصلاح الشرطة والقطاعات القضائية.
2. لا بد من وجود إجماع بين القوى الديمقراطية على هذا الهدف، وعلى الأحزاب السياسية أن لا تسعى إلى الحصول على تأييد الجيش لمواقفها.
3. عملية الإصلاح عملية طويلة إذا ما تضمنت مرحلة الترسخ. والغرض منها ليس فقط منع القوات المسلحة من عمل انقلاب عسكري ولكن أيضاً جعل الحكومة هي المؤسسة التي تحدد وتنفذ سياسات الدفاع والأمن.
4. يجب أن يأتي الإصلاح العسكري في شكل تدريجي. وقبل تنفيذ حقبة من الإصلاحات يجب تقييم فرص النجاح الممكنة.
5. الحلول المحددة ليست ضرورية، ولكن الخطوات في الاتجاه الصحيح كلما أمكن ذلك هو الضروري.
6. يُعد الدعم الخارجي أمر إيجابي، ولكن يجب أن تكون القوى القائدة قوى وطنية.
7. يجب أن تأخذ الحكومة المنتخبة ديمقراطياً المبادرة نحو الإصلاح العسكري.
8. الوضوح والبساطة. كتابة القوانين الجديدة ليس الجزء الصعب في عملية الإصلاح. وبالتوازي مع الإصلاحات القانونية الجديدة يجب أن يبني المجتمع طريقة جديدة للتفاعل وموقفاً أكثر ديمقراطية.
9. يجب على وزارة الدفاع تحديد أولويات سياسة الدفاع وإدارة الشرطة العسكرية. وفي مرحلة الترسخ فقط يجب أن يكون وزير الدفاع مدني وأن يقوم الوزير/ة مع رئيس الحكومة بقيادة القوات المسلحة.
10. يجب إيلاء اهتمام خاص بالمؤسسات والتنظيمات الجماعية الموجودة داخل القوات المسلحة. فهذه المؤسسات التي تملك سلطة اتخاذ القرار قد تتحول إلى أداة للدفاع عن مصالح الشركات أو القطاعات. لذا يجب أن تكون هذه المؤسسات مقدمين للمشورة وليس متخذين للقرارات.
11. إصلاح نظام القضاء العسكري يستلزم منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وفصل قيادة الجيش عن القضاء وفي نهاية المطاف يجب دمج القضاء العسكري ضمن نظام قضائي موحد.
12. تعزيز المهنية للقوات المسلحة يعني قبول كل جندي أنه يؤدي واجبه من أجل التعبير عن ولائه وتبعيته للسلطات المدنية الديمقراطية.
13. يجب ضمان انخراط البرلمان في مهمة الإصلاح العسكري من خلال: التحكم في تخصيص الموارد والمشاركة في رسم العناصر الأساسية لسياسات الدفاع والجيش. ويجب أن تسري هذه الإصلاحات من خلال قرارات جماعية بين الحكومة والبرلمان.

14. يجب أن يتقبل الجيش الإدارة المدنية الديمقراطية للقوات المسلحة. ومن الواقعي عمل الإصلاحات بالمشاركة معهم. ويجب أن يفهموا أن الإدارة المدنية هي الطريق الوحيد والأفضل التي يتقبلها المجتمع.

التعليقات:

- مشكلة العقلية الاستعلائية لجهاز الشرطة المصري في التعامل مع المواطنين بعكس الجيش والتي تفرض مراجعة العقيدة التي يعتنقها جهاز الشرطة.
- دور الإعلام ونتائجه السلبية في تأجيح الرأي العام، وهو المر الذي قد يفرض إعادة صياغة لدوره بحيث يكون همزة وصل بين الحكومة والمواطنين.
- تساؤل حول إمكانية وجود رقابة قضائية داخلية علي جهاز الشرطة؟
- تساؤل حول إمكانية أن يعرض رجال الجيش نقص رجال الشرطة؟ وهل حدث ذلك في إحدي التجارب الأوروبية؟
- تساؤل حول إمكانيات تمويل الجهاز الأمني؟
- تساؤل عن الأسباب والسياق الذي أتت فيه محاولة الانقلاب الفاشلة في اسبانيا في 1981؟
- ما الذي يمكن عمله حتى لا نعيد تجربة العراق الفاشلة في التحول نحو الديمقراطية

❖ الجلسة الرابعة: صياغة المطالب الديمقراطية وإعادة صياغة المجال العام.

➤ المدخلة الأولى: إعادة تسييس المجتمع: صيغة جديدة – مصطفى حجازي (مصر)، خبير إستراتيجي، القاهرة.

قدمت الكلمة التي ألقاها مصطفى حجازي نموذج مصري جديد في الديمقراطية بالمشاركة يرتكز على مرونة النخبة السياسية الاجتماعية من خلال مناقشة دولة ما بعد الأيدلوجية أو ما فوق الأيدلوجية المطلوب نشرها في المجتمع المصري في مرحلة ما بعد الثورة من أجل بناء نخب سياسية اجتماعية مدنية مرنة تتجاوز الاختلافات الأيدلوجية مثل قادة المؤسسات السياسية الجديدة في مصر، واحتوت الكلمة على النقاط التالية:

1 - **النماذج البشرية عبر التاريخ:** قد تطور الإنسان وشهد في ذات الوقت تطور العالم من حوله؛ فكان الإنسان فاعل في هذا التطور وعنواناً له أيضاً، وقد مرت البشرية بخمس نماذج حتى الآن كل منها له معايير وخيره وشره في هذا العالم. وهذه النماذج مرتبة زمنياً لتبدأ بنموذج "الصيد والجمع" والنموذج "الزراعي" والنموذج "الصناعي" ونهاية إلي النموذج "المعلوماتي". ويشكل النموذج الصناعي نقطة تحول في صياغة المعايير الحاكمة. فقبل العصر الصناعي اعتبر الإنسان الطبيعة هي منشأ المعايير، ومع قدوم هذا العصر بدأ الإنسان في السعي نحو السيطرة على الطبيعة.

2 - **منشأ الأيدلوجيات:** أصبحت السياسة في العصر الصناعي مجموعة من الأيدلوجيات والتي ترسم بشكل محدد أطر محكمة الغلق بداخل كل أيدلوجية. وتمثل هذه الأيدلوجيات في السياسة ما يمثله خطوط الإنتاج في الصناعة – وهو خط لتجميع مجموعة من الأشخاص المتطابقين، ويقمع هذا الخط إبداع الإنسان من أجل الكفاءة الصناعية. ولم توفر عقلية هذا الخط الإجابة على سعي الإنسان في الوصول إلى اليوتوبيا. بينما تكمن الإجابة في الإنسانية والتي تسمو فوق كل الأيدلوجيات.

3 - **ما بعد الأيدلوجيات وما يتجاوز الأيدلوجيات:** آخذين كل هذا في الاعتبار، ما نقترحه ليس مجرد حل للتكيف مع المعطيات التي تفرضها الأيدلوجيات الأخرى، بل هو تحول إلى نموذج راديكالي يسمح بالانتقال من نموذج الهيمنة الصناعية إلى نموذج عصر الحكمة. والافتراض الأساسي الذي تركز عليه مدرسة الفكر السياقي المقاصدي أن الإنسان ذاته هو أصل ومرجع أي حوار وإطار عمل. ومدرستنا الفكرية ترسخ فكرة أن الهدف النهائي للإنسان هو السعادة المستدامة وهي تختلف بشكل جوهري عن السعادة اللحظية. ولتحقيق هذا الهدف المحير المتعلق بالسعادة المستدامة يجب أن تقع كل أفعال الإنسان داخل إطار عمل ينبع من ويهدف إلى تحقيق العدالة والحرية وكل الأفعال

التي تقع في إطار تعريفات مدرسة الفكر السياقي المقاصدي الخاصة بالعدالة والحرية تقود بشكل جوهري إلى حياة كريمة لكل الأفراد.

4 - البروغ السياسي لنموذج عصر الحكمة: يأخذ نموذج عصر الحكمة شكل التيار الرئيسي في المجتمع، والمصدر الأساسي الذي يمثل مرجعية لهذا التيار الرئيسي هو مجموعة من القيم الإنسانية والتي تتسق مع ما تنادي به الأديان والكثير من الفلسفات. وعلى العكس من الأحزاب السياسية، والتي نشأت كمحصلة للنموذج الصناعي وقد أنتجت بدورها نخب سياسية نمطية محصورة داخل أطرها الأيدلوجية، ظهر التيار الرئيسي في المؤسسات السياسية حيث تنشأ النخب السياسية الجديدة والتي تمارس القيادة بناء على شرعية مكتسبة من القاعدة إلى القمة بدلاً من الهياكل السياسية النظامية المستقطبة والتي تظل حبيسة في داخل أيدلوجياتها الجامدة. ومن ثم، تكون هذه النخبة المثالية هي النخبة المؤهلة والتي تطورت وقامت بالبناء ومُنحت حق التمثيل من خلال الكفاءة والجدارة والاستحقاق، وهذا الاستحقاق ينبع بحكم المولد وصلات الدم والجيرة.

والخلاصة، أولاً: لا يمكن إيجاد النخبة المصرية الجديدة في مجموعة الناشطين السياسيين الحاليين، والبحث يجب أن يشمل المجتمع بشكل أوسع، ثانياً: يجب على هذه النخبة أن تضع المجتمع المصري والأمة المصرية في المقام الأول سواء على مستوى الممارسات أو المعتقدات وفوق أي مصالح فردية أو أيدلوجية. ثالثاً: يجب أن تؤمن هذه النخبة بأهمية الحلول الوسط المشتركة من أجل تعايش قطاعات مختلفة في المجتمع، كما أن قيم واتجاهات هذا المجتمع تتجاوز الشخصية.

➤ المدخل الثانية : تحديات بناء أحزاب سياسية جديدة -د. عمرو حمزاوي، أستاذ في جامعة القاهرة.

عندما نتكلم عن الأحزاب السياسية فإننا نتحدث عن مسألتين: أولاً: تحديد دور الأحزاب في مرحلة الانتقال الديمقراطي. ثانياً: تحليل طبيعة المشهد الحزبي كما هو قائم في مصر وبما يفرضه من تحديات ويتيح من فرص.

أولاً: تحديد دور الأحزاب في مرحلة الانتقال الديمقراطي: من ينظر إلى المشهد السياسي المصري يجد أن لا علاقة له بالقوي المنظمة، فالحركة السياسية الحقيقية يقوم بها المواطنين، وهذه هي القضية الأم، بحيث تركز فقط دور القوي المنظمة في صياغة المطالب لا غير. ومن هنا، فإننا نتحدث عن أحزاب هي متغير تابع وليس متغير أصيل. وإن كانت الأحزاب السياسية مفتاح أساسي ونقطة أساسية في أي تحول ديمقراطي إلا أن المشكلة في مصر هي أن دور الأحزاب سيظل هامشي خلال الفترة القادمة، أي خلال الخمس سنوات القادمة من التحول الديمقراطي في مصر. والواقع أن الأمر يزداد سوءاً بعد الثورة المصرية التي قامت بالأساس على عمل جماعي متخطي للأيدلوجيات، حيث عاد الجميع إلى الثنائيات الفاصلة التي كانت مهيمنة خلال فترة الثورة. ويزيد حالياً من هذه الثنائية عدم وجود برامج واضحة ومفصلة لهذه الأحزاب.

ثانياً: التحديات التي تواجه العمل الحزبي:

- 1 - تحدي الانتظار:** حيث تبحث الأحزاب عن دور تقوم به في هذه المرحلة، والبحث عن دور يرتبط في المقام الأول بالانتخابات ووجود مجلس تشريعي منتخب.
- 2 - تحدي وجود برنامج محدد:** عندما تشارك الأحزاب في الانتخابات، فلا بد وأن تتجاوز الثنائيات الحاكمة لاسيما وإن الشعارات وحدها لا تكفي للحصول على مقاعد برلمانية. وهو الأمر الذي تزداد حدته خارج العاصمة حيث لا تكفي البرامج المركزية الموضوعية من قبل الأحزاب بل تظهر الحاجة إلى صياغة برامج لامركزية تصلح لكل محافظة علي حدي.
- 3 - تحدي البناء الحزبي المنضبط ديمقراطياً:** ومن أكثر المشاكل المثارة حالياً في هذا الصدد هي قضية التمويل حيث لم يعلن سوي حزب واحد عن أسماء مموليه.
- 4 - تحدي التميز:** وهي مسألة لا بد وأن تحقق نوعين من الوظائف: 1. النوع التوافقي، حيث أن الأحزاب في مراحل التحول الديمقراطي لا بد وأن تتوافق علي أجندة وطريقة تتجاوز الصراع الأيدلوجي. 2. تقديم الجديد، حيث أن هذا التوافق لا يمكن أن يلغي وظيفة كل حزب في ضرورة العمل علي تقديم جديد و بالتالي التميز داخل الساحة الحزبية.

➤ **المدخلات الثالثة: خبرات من المغرب: العلاقة بين الأحزاب السياسية والإصلاحات الدستورية والديمقراطية: النتائج المأمولة والمحتملة- أحمد بو جداد، مركز دراسات وأبحاث العلوم الإجتماعية، الرباط.**

يعتبر الخطاب الملكي الأخير مؤسساً للمملكة الثانية أو مؤسساً لثورة جديدة. والمعلن حتى الآن هو أن الدولة المغربية هي الوحيدة التي يحدث فيها تطور سياسي من دون أن يكون هذا الأخير نتيجة صدام مع الدولة. وفي هذا الإطار، حدث نقاش مفتوح حول الدستور ولأول مرة تم إيجاد مقترحات تشاركية تخص آليات اللعبة السياسية. وقد تمت المحادثات وحضرها جميع الأحزاب بحيث أدلى كل حزب بوجهه نظره في الدستور لمدة ساعة أو ساعتين لأن اتفاق الأحزاب علي الدستور سيعطيه شرعية أكيدة ولن يكون هناك اعتراضات عليه بعد ذلك.

ولكن الذي يأخذ علي هذه اللجنة المنوط العمل علي صياغة الدستور هو أن بها فتات من المجتمع المدني، هذا بالإضافة إنه لا يوجد آليات حقيقية تفعل عملية التواصل بين المجتمع المدني من جهة وبين هذه اللجنة من جهة أخرى. فاللجنة تتلقى مثلاً آلاف من المذكرات والمقترحات وأحياناً الاعتراضات، فكيف ستقوم بمتابعتها وهي تضم 19 عضو فقط؟

والحقيقة هي أن الأحزاب السياسية فوجئت بخطاب الملك، وبالتالي وجدت نفسها في وضع تجاوز فيه خطاب الملك مطالب الأحزاب إلي مطالب أشمل تضم عملية الإصلاح السياسي العام برمتها. فقد فوجئت الأحزاب بأنها في ظل دستور جديد تتم صياغته، وهو الأمر الذي قد يدفعها إلي ضرورة أن تقوم بتنظيم صفوفها وفقاً لتعديلات القوانين الجديدة، إذا أرادت لنفسها أن تكون فاعل أساسي ورئيسي الفترة القادمة.

وهنا يمكن الإشارة إلي أن مطالب الإصلاح ستكون دائماً مهددة طالما أن القوي السياسية غير قادرة علي استيعابها، ونفس الأمر بالنسبة للدولة التي لا بد وأن تجد آليات مناسبة وفعالة لاستيعاب الحركات الشبابية والتفاعلات السياسية المختلفة في كنفها.

التعليقات:

- تعليق حول إشكالية الكلفة الاقتصادية من تواجد أحزاب مفتتة وكثيرة...
- تساؤل حول دور حركات تتواجد علي الساحة السياسية رغم أن وجودها يفتقد إلي المعني من الأصل مثل حركة 6 ابريل مثلاً.
- ماذا عن فكرة التمييز التصويتي؟
- مداخلة تؤكد علي أن العمل الإيجابي في الشارع أفضل من الانقلاب علي نتائج الدستور.
- تساؤل عن الأخطاء التي وقعت فيها الأحزاب في الفترة الماضية؟
- كيف يمكن للأطراف الخارجية المساهمة في دعم عملية التحول الديمقراطي في مصر؟

اليوم الثاني:

❖ الجلسة الخامسة: المطالب الإجتماعية : احدي تحديات المرحلة الإنتقالية.

➤ **المدخلات الأولى: السياسات الاقتصادية في مرحلة الإنتقال الديمقراطي : كيف يتم أخذ البعد الإجتماعي في الإعتبار؟- هبة هندوسة، مدير تقرير التنمية البشرية في مصر، القاهرة.**

من الممكن تناول الظروف الاقتصادية وكيفية معالجتها بعد الثورة من خلال النقاط التالية:

1- وضع الثورة في إطار السياق المجتمعي والذي يتطلب عقد مجتمعي جديد ديمقراطي يتناسب مع الشعب ومتطلباته في ظل رؤية طويلة المدى خاصة بعد التغيير الناتج عن الثورة. وهنا من المهم الإشارة إلى أنه يوجد عدد من القوانين الجيدة وإن كانت غير مفعلة، مثال على ذلك قانون العمال المصري وهو الذي يعتبر من أكثر القوانين كرمًا ولكن ظروف العمل تغيرت على مدى العشر سنوات الماضية (الخصخصة وسياسية الباب المفتوح).

2- مراجعة أولويات النفقات في الدولة، فعلى الرغم من التقدم الجيد الذي شهدته البلاد إلا أن نسبة من هم تحت خط الفقر ظلت على ما هو عليه ولم يتغير 20-21% خاصة في العقود القليلة الماضية. هناك أيضا مجموعة من الناس قريبة من خط الفقر ونسبتهم 20% وبالتالي زادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء بل وأصبح العديد من الطبقة المتوسطة أقرب إلى خط الفقر. وهذا يتطلب:

- 1 - مراجعة أولويات الميزانية: الاهتمام إلى عدد من المناطق والشرائح + التفرقة بين ما هو طويل المدى وما هو قصير المدى + الإهتمام بالعجز في الميزانية، من المهم زيادة النفقات على التعليم والجامعات وتخصيص المساعدات المالية على قطاعات أخرى تفيد الفقراء بدلا من قطاع الطاقة على سبيل المثال الذي يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء..
- 2 - من المهم عمل خريطة فقر دقيقة للإهتمام بتلك المناطق فأكثر 1000 قرية فقرا بها حوالي 50% من فقراء مصر وعليه فهذه القرى تحتاج بنية تحتية، صرف صحي.... إلخ
- 3 - التناوب في المرحلة الانتقالية صعب إلى حد بعيد وذلك لأنه عند القيام بأي إصلاحات، يجب أن يكون هناك حكومة منتخبة وبالتالي فإن تلك الحكومة الانتقالية لا تستطيع إنجاز في إصلاحات طويلة المدى.

➤ **المدخلات الثانية: كيفية فهم حركات الإحتجاج الإجتماعي في مصر ومعالجة انفجارها: رؤية سوسيو- سياسية.-**
نادين عبدالله، باحثة سياسية في منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة.

طرح المتحدث خصائص الحركات الاجتماعية في مصر قبل الثورة، طريقة مشاركتها في ثورة 25 يناير ورؤية لمعالجة انفجارها بعد الثورة.

1 - الحركات الاحتجاجية ما قبل الثورة :

تركز الحركات الاحتجاجية على المطالب المادية المباشرة، ولم تأخذ منحى سياسي... لماذا؟ أن النظام السياسي يفصل بين السياسي والاجتماعي، فهذه الحركات الاحتجاجية إذا طالبت بأكثر مما هو اقتصادي تتعرض للقمع. هذا بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية وهو الأمر الذي يجعل من الصعب إيجاد نوع من تحالفات بينها وبين القوي السياسية. والواقع أن النظام السياسي افرز نوع من القيادات اسماه المتحدث بقيادة الخدمات: فالقائد للحركة يحصل علي هذا المنصب إن جاز التعبير لأنه ينفذ المطالب المادية المباشرة للحركات، وهذه النوعية من القيادات كانت ناجحة لأنها تحدثت نفس لغة النظام والعمال أي لغة تحقيق المطالب الاقتصادية المباشرة قصيرة المدى دون إجبار النظام في للشروع في تغييرات هيكلية لسياسياته الاقتصادية.

2 - حركات الإحتجاج الاجتماعي خلال الثورة:

المرحلة الأولى: من 25 يناير إلى 8 فبراير: كانت مشاركة الحركات الاجتماعية مشاركة فردية من خلال مشاركة العمال وصغار الموظفين كمواطنين ولولا مشاركة هذه الفئات لما تكلمنا عن ثورة شعبية في مصر.
المرحلة الثانية من 8 فبراير وحتى 11 فبراير: الثقافة الثورية التي أنتجت الثورة نتج عنها أن العاملين فور عودتهم إلي أعمالهم في 8 فبراير أقاموا إضرابات التي زاد عددها وانتشرت جغرافيا فيما يشبه العصيان المدني..

3 - رؤية لمعالجة انفجار هذه الحركات من خلال تطويرها داخليا:

- تطوير نمط القيادة من قيادة الخدمات ذات المطالب قصيرة المدى إلي قيادات قادرة علي طرح رؤى وحلول طويلة المدى للمشكلات العمالية.
- أهمية " مأسسة عملية التفاوض" بين القيادات العمالية والحكومة من خلال خلق نقابات مستقلة ممثلة للعمال وقادرة علي إدارة هذه العملية التفاوضية.

- بلورة عقد اجتماعي لصياغة علاقة جديدة بين بين القوي السياسية وحركات الاحتجاج الاجتماعي من خلال فتح قنوات اتصال واضحة بين الطرفين، وهو الأمر الذي سيدفع من جهة إلي "عقلنة" مطالب الحركات الاجتماعية، ومن جهة أخرى سيدفع الأحزاب أن تكون أكثر ارتباطاً بقواعدها.

التعليقات:

- للقيام بالتنمية نحتاج إلى رسم الخطوط العريضة للحكم الجيد كما نحتاج إلى إصلاح من الداخل لأننا نعرف كيفية القيام بالتحول الديمقراطي وأذا كنا نفتقر إلى الأدوات التي تساعدنا على ذلك .
- الأهداف على المدى القصير مهمة لأنها تطمئن الأفراد بالمستقبل المصري.

❖ الجلسة السادسة: العقد الاجتماعي: مكون أساسي لعملية التحول الديمقراطي.

➤ المدخل الأولي: تحديات بناء نقابات جديدة- كمال عباس، المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية.

أكد المتحدث ان النقابات هي لاعب أساسي في أي عملية تحول ديمقراطي وهو الأمر الذي يحتاج إلي نوع من المشاركة من القوي السياسية، غير أن الواقع في مصر يؤكد وجود انفصال واضح بين القوي الاجتماعية والقوي السياسية. ومن جهة أخرى فإن المشكلة في مصر تكمن في غياب آليات للتفاوض، وهو الأمر الذي يؤكد حتمية إنشاء نقابات لا تعبر فقط عن العمال بل أيضاً عن أرباب العمل ورجال الأعمال وبالتالي يكون الوصول إلي اتفاق بين الجانبين قابل للتحقيق. وهذا يجعلنا ننتقد قانون تجريم الإضرابات العمالية الصادر عن وزارة القوي العاملة لأن الحل يكمن في إيجاد آليات تفاوضية ولا يكمن في تجريم الإضرابات العمالية.

وفيما يتعلق بتحديات الحركة النقابية المستقلة فيمكن أن نسردهم الآتي:

- 1 - لابد من إعادة التنظيم النقابي المهني، فاتحاد النقابات الحالي لا علاقة له بالعمل النقابي المهني.
- 2 - العمل علي تغيير التراث القديم السيئ للنقابات لدي العمال، حيث ترسخت في ذهنية العامل أن القيادي النقابي هو شخص سيئ السمعة يعمل علي سرقة زملائه والتربح من الاشتراكات التي يجمعها منهم.
- 3 - تعديل الإطار القانوني للعمل النقابي، حيث لازال العمل بقانون 35 المقيد للعمل النقابي.
- 4 - ضرورة العمل علي دمج عمال القطاع الخاص في النظام النقابي، لاسيما وإنهم يمثلون الجسم النقابي الأساسي ولكنهم عازفون عن الحياة النقابية والمشاركين فيها بسبب التراث السلبي للنقابات والعاملين فيها كما سبق وأن ذكرنا.
- 5 - ضرورة حل إتحاد النقابات المزور وحل المجالس المحلية لما لهم من أسار سلبية علي العمل النقابي والسياسي.

➤ المدخل الثانية: علاقات العمل: نحو صياغة جديدة؟ - شريف عبد الودود، عضو مجلس إدارة جريدة المصري اليوم.

أكد المتحدث أن الاقتصاد المصري قبل 25 يناير حمل في ثناياه عوامل فشله الاقتصادي المتمثل في سياسات ليست فقط متناقضة ولكن أيضاً غافلة للواقع والوضع الاجتماعي. وبناءاً علي هذا الطرح، حاول تقديم رؤية يمكن من خلالها رسم سياسيات اقتصادية أكثر تماشياً مع الواقع المصري بعد الثورة.

وقد تميز النظام الاقتصادي المصري قبل الثورة بالخصائص أو الثنائيات التالية:

1. وجود نوع من "العممة" مع وجود نوع من "الخصخصة"، بمعنى وجود قطاع عام واسع وإن كان غير فعال، بالإضافة إلي عمليات خصخصة واسعة تأخذ شكل احتكاري لا يدر بالنتج علي مستوي الاقتصاد الجزئي.
2. إهدار الموارد في بعض الأوقات بسبب سوء التخطيط، وفي أحيان أخرى من أجل تحقيقي مصالح شخصية للعاملين في جهاز الدولة أو الحكومة، وهذا يعني ظهور ارتباك واضح في الرؤية ينتج عنه قرارات عشوائية

غير مبنية علي أسس الكفاءة أو المنهجية، يصاحبها من جهة أخرى سعي بعض الأشخاص إلي ترسيخ هذا الاتجاه من أجل تحقيق منافع شخصية.

3. نظام دعم علي الاستهلاك العام مع وجود ضرائب استهلاكية عامة، وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل الآتي: كيف تدعم سلعة باعتبار صاحبها غير قادر ثم تفرض ضريبة عليها باعتبار صاحبها قادر بالفعل؟ وهو الأمر الذي يؤكد عملية التخبط في السياسات الاقتصادية للدولة كما سبق الإشارة.

وقد خلقت هذه التناقضات بالإضافة إلي إتباع سياسيات نيوليبرالية لم تفلح في حل المشكلات الاجتماعية إلي تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يدفعنا إلي ضرورة تغيير بوصلة التوجه الاقتصادي للدولة بعد الثورة، بحيث لا بد من إعمال المنهجية القائمة علي سياسيات اقتصادية واضحة المعالم تراعي البعد الاجتماعي. وربما يكون الوضع في مصر أفضل بكثير من الوضع في دول أخرى في أوروبا الشرقية التي تحولت إلي النظام الرأسمالي في التسعينات، غير أن الفرق بينهم وبين الحالة المصرية يكمن في وضوح الرؤية والتوجه، وهو الأمر الذي تحتاج الدولة المصرية إلي تحديده وتوضيحه. والحقيقة أن وضع الرؤية وتحديد التوجه يتطلب حوار مجتمعي واسع فيما يتعلق بالشكل الاقتصادي الذي ينبغي أن تكون عليه البلاد والدور الذي سينوط بالدولة لعبه في الحياة الاقتصادية.

➤ المداخلة الثالثة: خبرات من أسبانيا: صياغة ميثاق اجتماعي جديد- نيكولاس سارتوريوس، نائب مدير مؤسسة البدائل الأسبانية.

تضمنت المداخلة أهم نقاط العقد الاجتماعي في أسبانيا والذي حدد المتداخل إنه قائم علي أساس من التفاوض القائم علي أساس توازن القوي. وقد تضمن الشق السياسي للعقد الاجتماعي النقاط التالية:

1 - اتفاق سياسي قبل الانتخابات بهدف ضمان انتخابات حرة ونزيهة. 2- اتفاق علي دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم الاتفاق علي النقاط التالية التي تعمل بمثابة كفيل لضمان نجاح هذا الاتفاق السياسي:

1 - ضرورة إطلاق صراح المعتقلين. 2- إعطاء الرخصة القانونية لجميع الأحزاب السياسية والنقابات العمالية.

3- أن تكون جميع الحريات والحقوق. 4- حرية الإعلام.

والاتفاق الذي سمح بذلك سمي اتفاق منكلوا Moncloa Pacts والذي كانت ذات طابع سياسي وليس اجتماعي. وقد عقد هذا الاتفاق بين القوي الثورية ممثلة في الأحزاب السياسية من جهة والحكومة من جهة أخرى. والحقيقة هي أن السياق الذي تمت فيه هذه الاتفاقية مشابه جداً للوضع الحالي في مصر، حيث كانت أسبانيا تعني في هذا الوقت عدد من المشكلات المشابهة مثل الإرهاب، عنف المؤسسة العسكرية، أزمة اقتصادية، ومشاكل كبيرة في جهاز الشرطة. وقد تم تقسيم الاتفاقية إلي 3 بنود أساسية:

1 - الشق الاقتصادي:

1. برنامج لإصلاح الوضع الاقتصادي نص علي أن الاتحادات النقابية ستتوقف عن المطالبة برفع المرتبات، والتي لن تزيد إلا وفقاً لارتفاع نسبة التضخم، وفي المقابل ستقوم الدولة بفرض ضريبة تصاعدية علي الدخل. 2. توفير إعانات بطالة للعاملين عن العمل.

2 - الشق السياسي:

1. ممارسة الحقوق السياسية. 2. إلغاء كل المواد الغير الديمقراطية من القوانين المعمول بها.

3 - الشق الاجتماعي:

1. التفاوض حول شروط العمل. 2. دور النقابات العمالية في إدارة التأمينات الاجتماعية.

التعليقات:

- تعليق حول تهميش الدور العمالي في مصر.
- إشارة إلي الاحتياج لقانون عمل موحد.
- تساؤل عن كيفية الحد من الظلم الذي يتعرض له عمال القطاع الخاص.

❖ الجلسة السابعة: الإشكالية الدينية وعملية دمج الإسلاميين في الحياة السياسية.

● المدخلية الأولى: الأزهر والتحول الديمقراطي: نحو إعادة صياغة لدوره؟ - أبو العلا ماضي (مصر)، رئيس حزب الوسط، القاهرة

مشكلة مصر الحقيقية تكمن في نقص الحرية و الديمقراطية التي عانت منهما طويلا، فنقصهما أدى إلى تأزم الوضع في كافة المؤسسات، وعلى رأسها المؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر - الكنيسة). فقد أدى غياب الديمقراطية عن المجتمع إلى تحول المؤسسات الدينية إلى مؤسسات حكومية، وبالتالي فقد فقدت هذه المؤسسات جانبا كبيرا من مصداقيتها لدى الشعب المصري. المسألة هنا هي شعور المواطن بخضوع المؤسسات الدينية إلى "التوجيه" من جانب السلطة، و لذلك فقدت هذه المؤسسات مصداقيتها لدى السلطة. فعلى سبيل المثال، في عهد عبد الناصر، أصدر الأزهر فتوى شهيرة بتحريم الصلح مع اليهود؛ ثم بادر في عهد السادات إلى إصدار فتوى أخرى مناقضة تماما في عهد السادات. و بالتالي أدى ذلك إلى فقدان المؤسسة الدينية الرسمية هيبتها و مصداقيتها تماما لدى المواطن المصري. و من أجل استعادة هذه المصداقية، يجب العمل على تحقيق التوازن بين: استقلالية المؤسسات الدينية عن الحكومة، و لكن مع خضوعها للقانون و لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات و لذلك لكي تكون جزءا من الدولة و ليس الحكومة.

وفي ظل مناخ عدم الحرية الذي كان سائدا في الفترة السابقة، تراجع دور الأزهر، و تحول الكثير من دعاته و أئمة إلى التطرف و الانغلاق، و هو ما تواكب مع صعود الجماعات الإسلامية. و لكن الواقع أن دور الأزهر الحقيقي يجب أن يتمحور حول: تعليم العلوم الشرعية، و الوعظ و الإرشاد. و بالتالي فمن الضروري مراجعة مناهج الأزهر بما يقضي على التطرف و بما يتوافق مع الواقع و العصر.

● المدخلية الثانية: دمج الإسلاميين في العملية السياسية - عمرو الشوبكي، رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة.

حاول د. الشوبكي في مداخلته قراءة التحولات التي طرأت على تيارات الإسلام السياسي في ظل تحولات الواقع المصري، قبل و بعد الثورة. ففي الفترة السابقة على الثورة، تم التعامل مع كل القوى السياسية من منظور أمني فقط، مع غياب كامل للجانب السياسي (حسا و رؤية و مشروعا...).

يمكن أن نؤكد أن التيار الإسلامي تعرض لاضطهاد ربما أكبر من الاضطهاد الواقع على التيارات الأخرى، و لكن ذلك لم يكن نتيجة مشروع سياسي محدد أو تبني النظام لأيديولوجيا أو مشروع فكري واضح المعالم يصطدم به تيارات الإسلام السياسي؛ و لكن في الواقع كان هذا الاضطهاد بسبب أنه أقوى التيارات المعارضة و أكثرها تنظيما.. ولكن الآن، لا يوجد من القوى السياسية من يجرؤ على المطالبة صراحة بإقصاء الإخوان أو باستبعاد تيارات الإسلام السياسي من الساحة السياسية، و لكن المشكلة تكمن في الثقافة السياسية الموروثة من العهد السابق، و التي تقوم بالأساس على الاستبعاد و الاستئصال للآخر، بل و الخوف من الاختلاف. و تشير الكثير من الأحداث الماضية إلى ما يؤكد هذه المخاوف. خاصة مع الخلل في أداء المجلس العسكري، الذي أدى إلى الاستقطاب بين التيارات المدنية/ الإسلامية. و لكنه في حقيقة الأمر ليس استقطابا بالمعنى المفهوم، فهو ليس خلافا على المبادئ الأساسية، و لكنه خلافا على الممارسات. فحتى مع وجود بعض التيارات الدينية التي لا تحترم الديمقراطية و لا قيم المواطنة كثيرا، و لكن الإخوان مثلا من التيارات التي لا تدعو صراحة للدولة الدينية، بل و تؤكد في خطاباتها احترامها لقيم المواطنة و الديمقراطية. و من المؤكد أن تواجد شباب الإخوان في ميدان التحرير وقت الثورة، حتى و إن كان ذلك دون علم القيادات، مع التيارات الأخرى و انفتاحهم عليها.

و الخريطة السياسية الحالية تضغط من أجل تغيير الرؤية السياسية الجامدة عن التيارات الإسلامية. فعلى سبيل المثال لا بد لنا من التأكيد على أن تأسيس حزب العدالة و الحرية خطوة تاريخية، لأنها خطوة تمهيدية للفصل بين الدعوي و السياسي لدى جماعة

الإخوان. و هو ما يمكن أن نصفه بإعادة تأسيس لجماعة الإخوان، عبر تغيير المعايير التجنيدية التي كانت تعتمد على الدين و ليس على الإيمان ببرنامج سياسي. هناك أيضا أحزاب جديدة ذات طابع سياسي بحت و ليس لها أي طابع دعوي، مثل حزب الوسط، و لكن أيضا ينتظر من شباب الإخوان الخروج من الجماعة لتأسيس أحزاب جديدة بخلاف العدالة و الحرية، تعتمد بالأساس على الفصل بين الدعوي و السياسي. و كل هذا يمكن اعتباره مؤشرات لخلق تيار وسط متصلح مع المادة 2 من الدستور، و لكن مؤمنة في الوقت ذاته بقيم الحرية و الديمقراطية و المواطنة، و هو ما يمكن أن نراهن عليه في الفترة المقبلة لكسر الاستقطاب العلماني/ الإسلامي.

• المدخلة الثالثة: خبرات من تركيا: دور حزب العدالة والتنمية في عملية الديمقراطية السياسية- كمال حسيمة (تركيا)، مكتب رئيس وزراء تركيا، أنكرا.

تعد العلاقة بين الدين و السياسة من المشاكل الكبرى في التاريخ الحديث، وهي صعبة الحل . و في هذا الإطار، لا ينفعا كثيرا أن نفرق بين أنواع مختلفة من "الإسلام". فرفض التمييز بين الإسلام السلفي، و الإسلام الصوفي، و الإسلام الليبرالي، و غير ذلك.... و لكن ربما كان من المهم أن ننظر للمسألة باعتبارها مقارنة بين التحديث Modernization و التغريب Westernization. و بالتالي، فإن أية محاولة ناجحة لدمج الإسلاميين في الحياة السياسية لا بد و أن تقوم بالعمل على استقلالية مفاهيم هؤلاء الإسلاميين من الديمقراطية. و المشكلة في الإسلام السياسي هي الدمج بين المجالين العام و الخاص، و بالتالي فإن حل المشكلة لا يكمن فقط في "علمنة السياسات"، و لكنها مشكلة أكثر تعقيدا بكثير: فمن ناحية نجد الصراع في العالم الإسلامي بين التيارات التي تدعو للعلمانية بشكل كامل، بمعنى أنها تطالب كل المهتمين بالشأن العام بأن ينحوا معتقداتهم الدينية ككل جانبا قبل الدخول في لعبة السياسة. و من ناحية أخرى، نجد هناك أيضا التيارات الدينية البحتة، التي تنادي بأسلمة كل شيء في المجتمع (مقل الاقتصاد الإسلامي- الدولة الإسلامية- البنوك الإسلامية....).

وفي الحالة التركية، يشكل حزب العدالة و التنمية AKP و نجاحه البالغ على الساحة التركية و في السياق المعاصر، هو في أنه وفر صيغة جيدة للتواصل بين الدين و الدولة. فالإسلام السياسي في تركيا مبني على التوافق بين ثلاثة أطراف: الدولة (التي تمثل العلمانية)، و قوى يسار الوسط (التي تمثل البعد الاجتماعي)، و الإسلاميين. و هنا من المهم الإشارة إلى أن الخطاب الديني هنا لا يرتبط بالضرورة بالمطالب الاجتماعية البارزة على الساحة التركية. فحتى الثمانينيات من القرن الماضي، كانت الغلبة في الحركات الإسلامية إلى السياسات المرتبطة بالهوية، و لكن مع ظهور حزب الفضيلة، بدأت الحركة الإسلامية التركية في الربط بين الإسلام السياسي و المطالب الاجتماعية. و هو ما جر عليها التدخل العسكري في الثمانينيات. و لكن مع حلول عام 1997، نجح حزب العدالة و التنمية في خلق علاقة جديدة بين الإسلام و المطالب الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تم الدمج بين خطاب الهوية و بين السياسة، فتم الربط على سبيل المثال بين الحرية الاقتصادية و الاجتماعية. و بالطبع كانت المطالبة بالانضمام للاتحاد الأوروبي عاملا مساعدا على ديمقراطية تركيا. بالإضافة إل ذلك عمل الحزب على توسيع المجال السياسي و مفرطته، خاصة فيما يخص قضايا الأقليات في تركيا. كذلك، أعاد الحزب من خلال خطابه و ممارساته الأهمية إلى البرلمان في الحياة السياسية التركية، و خاصة لحماية الحريات و الحقوق المدنية من التدخل العسكري.

و من خلال التجربة التركية في الإسلام السياسي، يمكننا أن نؤكد على أمرين: الأول، هو أن التعددية تؤدي إلى المزيد من الاستقرار؛ و الثاني هو أن توسيع المجال السياسي و انفتاحه يؤدي أيضا إلى المزيد من الاستقرار.

• التعليقات

- رأيت بعض المداخلات من القاعة أن السر في شعبية الإخوان المسلمين الكبيرة في مصر الآن هي أنهم كانوا قوة المعارضة الرئيسة للنظام الديكتاتوري، و بالتالي فإن دمجهم في الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة سيعمل بالتأكيد على "نزع الغموض و الالتباس" المحيط بهم كحركة. في حين أن بعض المداخلات الأخرى ترى أن الإخوان مازالوا حتى الآن يعملون بمنطق "التنظيم السري"، أو "الجماعة المحظورة"، غير مدركين لتحولات البيئة السياسية المحيطة بهم.
- في هذا الإطار من المهم التأكيد على أهمية التمييز بين الأشكال المختلفة من الإسلاميين أو من الإسلام السياسي، فلا يمكن الجمع على سبيل المثال بين النموذج المعتدل لحزب العدالة و التنمية التركي أو محمد عبده و أفكاره الإصلاحية و بين أسامة بن لادن على سبيل المثال.
- الاستقطاب السائد الآن في المجتمع المصري بين القوى الإسلامية/ المدنية هي جزء من منطق النظام السابق، و هي تهدد بإعادة إنتاجه مرة أخرى. أما في الحالة التركية مثلا، فقد نجح حزب العدالة و التنمية في كسر حدة هذا

الاستقطاب العلماني/ الإسلامي، و نقله إلى حلول أكثر "إنسانية" للقضايا المطروحة على الساحة. و في التجربة الهندية مثلا هناك فصل بين الدين و الدولة، فهناك منع كامل للأحزاب الهندوسية، ولكن في المقابل مثلا مسموح للأقليات بتأسيس أحزاب على أسس دينية، باعتبارها من الصعب أن تصل إلى السلطة أو تحتكرها. فربما كان من الضروري ترك الناخبين يقررون بأنفسهم رفض التيارات الدينية، أو التعبئة السياسية باستخدام خطاب ديني، بدلا من منعها بالقانون.

- رأت بعض التعليقات من القاعة أنه من الضروري إعادة صياغة دور المؤسسات الدينية الرسمية، و خاصة الأزهر؛ فمع العلم بأن شيخ الأزهر كان عضوا في الحزب الوطني، فهل من الأفضل استصدار قانون يمنع رجال الأزهر من ممارسة أنشطة حزبية؟